



اعلن بأن شركة التضامن شركة العدوان وشاهين سجلت لدى تحت الرقم (٢٦٢٤٦) تاريخ ١٥/٧/١٩٩١

حسب التفاصيل التالية:-

- ١- اسم الشركة : شركة العدوان وشاهين.
- ٢- اساء الشركاء وجنسياتهم : أ - ابتاج سلطان ماجد العدوان اردنية عمان
ب - سوزان عبد الرزاق احمد شاهين » »
نوفوتيه واكسوارات واحذية.
عمان.
٥٠٠٠ دينار.
غير محدودة.
- ٤- مركز الشركة الرئيسي
- ٥- مقدار رأسمال الشركة
- ٦- مدة الشركة
- ٧- اساء الشركاء المفوضين بتولي
- ٨- تاريخ ابتداء العمل

اعلن بأن شركة التضامن شركة مازن صالح وشريكه سجلت لدى تحت الرقم (٢٦٢٤٨) تاريخ ١٥/٧/١٩٩١

حسب التفاصيل التالية:-

- ١- اسم الشركة : شركة مازن صالح وشريكه.
- ٢- اساء الشركاء وجنسياتهم : أ - مازن يعقوب حسين صالح اردني عمان
ب - رباح محمد رباح رباح » »
صيان مباني وخدمات تنظيف.
عمان.
٩٠٠ دينار.
غير محدودة.
- ٣- غايات الشركة
- ٤- مركز الشركة الرئيسي
- ٥- مقدار رأسمال الشركة
- ٦- مدة الشركة
- ٧- اساء الشركاء المفوضين بتولي
- شؤون الشركة والتوقيع عنها
- شؤون الشركة والتوقيع عنها

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ١٣ رمضان سنة ١٤١٢ هـ الموافق ١٦ آذار سنة ١٩٩٢ م . العدد ٣٨١١

الفرس

الفصل

- ٥٠١ نظام رقم ١٣ لسنة ١٩٩٢ نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط القوات المسلحة
- ٥٠٥ نظام رقم ١٤ لسنة ١٩٩٢ نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاء الشرعيين
- ٥٠٦ نظام رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ نظام معدل لنظام بلدية الكرك
- ٥٠٧ اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
- ٥٠٨ اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
- ٥٠٩ قرار رقم ١ لسنة ١٩٩٢ صادر عن المجلس العالي لتفسير الدستور
- ٥١١ عرض رسم تصدير على الانضمام
- ٥١١ تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٩٢ تعليمات الاتحاد الرياضي لكليات الجفر
- ٥١٤ تعليمات معدلة لتعليمات تعديل اجراء المركبات
- ٥١٤ تعليمات معدلة لتعليمات تسجيل وتجديد وترخيص المركبات

مديرية المطابع العسكرية

نص المحسن بن طرول نائب مهلة الملك العظيم

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢-٢-١٩٩٢
نابر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ١٢ - لسنة ١٩٩٢ نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط القوات المسلحة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع النظام رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من النظام الاصلي باضافة ما يلي الى آخرها :-

المدير	:	مدير مؤسسة الاسكان العسكرية .
المستفيد	:	زوج او زوجة المشترك وكل من اولاده ووالديه
الخدمة الفعلية	:	الخدمة العسكرية الخاضعة للتقاعد سواء في القوات المسلحة او في الامن العام او في الدفاع المدني او المخابرات العامة على ان لا تعتبر مدة التظلية العسكرية التي تسبق الالتحاق بالخدمة العسكرية خدمة فعلية لغايات هذا النظام .

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة ب من المادة ٤ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب - تقديم القروض للمشاركين لاتالية او شراء دور السكن لهم او اكمال وتوسيع دور السكن التي يملكونها او تسديد القروض التي حصلوا عليها لغايات الاسكان لهم من بنوك او مؤسسات الاقراض المخصصة .

المادة ٤ - تعدل المادة ٨ من النظام الاصلي على الوجه التالي :-
اولا : بالغاء عبارة (تسمين يومها) الواردة في الفقرة ١ منها والاستعاضة عنها بكلمة (سنة) .
ثانيا : بالغاء عبارة (اذا نقل اي ضابط من مؤسسة عسكرية اخرى الى القوات المسلحة) الواردة في مطلع الفقرة ٢ منها والاستعاضة عنها بعبارة (اذا نقل اي ضابط من مؤسسة عسكرية اخرى الى القوات المسلحة الاردنية او العسكرية) .

المادة ٥ - تعدل الفقرة ١ من المادة ١٠ من النظام الاصلي بالغاء عبارة (لا تقل عن اثني عشرة سنة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (لا تقل عن ست عشرة سنة) .

المادة ٦ - تعدل المادة ١٤ من النظام الاصلي باضافة الفقرة ٢ التالية اليها :-

ج - يمارس المدير الصلاحيات والمسؤوليات التالية :-

- ١ - تطبيق السياسة العامة التي تضعها الهيئة وتنفيذ قراراتها .
- ٢ - الاشراف على الامور المالية والادارية المتعلقة بالصندوق بما في ذلك الشؤون المتعلقة بالموظفين والمستخدمين .
- ٣ - اعداد مشروع الموازنة السنوية للصندوق والحسابات الختامية له وتقديمها للهيئة .
- ٤ - ممارسة اي صلاحيات ومسؤوليات تفوضها الهيئة اليه .

المادة ٧ - تعدل المادة ١٦ من النظام الاصلي على الوجه التالي :-
اولا : بالغاء عبارة ١ مع مراعاة ما ورد في الفقرة ب الواردة في مطلع الفقرة ١ منها والابتناسية عنها بالعبارة التالية (مع مراعاة ماورد في الفقرتين ب، ج منها) .
ثانيا : باضافة الفقرة ج التالية اليها :-

ج - يستثنى من احكام الفقرة ١ من هذه المادة المشترك الذي نزلت رتبته او تاخرت اقدميته نتيجة حكم قطعي صدر بحقه من احدى المحاكم المختصة او تاخر ترقيته الى رتبة اعلى بسبب عدم توفر الشاغل .

المادة ٨ - تعدل المادة ١٨ من النظام الاصلي باضافة ما يلي الى آخر الفقرة ١ منها :-
(واذا تعذر ذلك فيجوز قبول تسجيل بملكية ارض او تصرف بها على الشيوع على ان يقدم المشترك اقرارا خطيا من الشريك او الشركاء الآخرين في الارض بمصدق من الجهات المختصة بالاذن له باغابة مشروعه السكني عليه)

المادة ٩ - يلغى نص المادة ١٩ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٩ :-

١ - يدفع القرض الذي خصص لاي مشترك لاتالية دار سكن له او لتوسيع مسكنه القائم على ثلاثة اقساط، مقدار الاول منها خمسة الاف دينار، ومقدار الثاني ١٠ عشرة الاف دينار، ومقدار الثالث خمسة الاف دينار على ان تراعى في ذلك الشروط والاحكام التالية :-

١ - لا يدفع القسط الثاني للمشارك الا بعد تقديم جميع الوثائق المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا النظام وانما عملية التأجيل .

٢ - يدفع القسط الثالث ومقابل المرحلة التي بلغها انشاء البناء او دار السكن التي صرف القرض لاتشائها وحسب القواعد والاسس التي يضعها المدير .

٣ - ان يكون المشترك ملزما بانشاء دار سكن بالقرض الذي صرف له وان يبائر اكمال البناء خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من تاريخ دفع القسط الاول من القرض له وان ينتهي من انشاء دار السكن خلال مدة لا تزيد على ١٨ شمانية عشر شهرا من تاريخ دفع ذلك القسط .

ب - للهيئة ان توافق على تجديد مدة انهاء بناء دار السكن المنصوص عليها في البند ٣ من الفقرة ١ من هذه المادة لمدة لا تزيد على سنة واحدة وارة واحدة اذا كانت هناك اسباب مشروعة للتأخير .

ج - تصدر الهيئة قرارها بالغاء عقد القرض اذا تخلف المشترك عن الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في البند ٣ من الفقرة ١ من هذه المادة في هذه الحالة تسدد جميع المبالغ التي دفعت له من الصندوق دفعة واحدة وذلك دون الحاجة الى توجيه اي انذار او اخطار له .

المادة ١٠ - تعدل المادة ٢١ من النظام الاصلي على النحو التالي :-

اولا : بالغاء نص الفقرة ب منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ب - يشترط لدفع القرض الذي تقرره تفصيله لاي مشترك اشتري دارا او شقة سكن جاهزة ان يقدم الوثائق التالية :-

١ - سند تسجيل يثبت ملكيته المستقلة للدار او الشقة وحضته في ملكية الارض المقيم عليها البناء .

٢ - المخططات والتصاميم المعتمدة رسميا والخاصة بالدار او البناء الذي تقوم فيه الشقة .

٣ - رخصة اقامة الدار او الشقة او البناء المشترك على الشقة على ان تكون صادرة من السلطات المختصة .

٤ - سند وضع الدار او الشقة تأمينا للقرض بالاضافة الى اي مقود او سندات او وثائق تأمين او كفالة او حوالة يترتب على المشترك تقديمها .

ثانيا : باضافة الفقرتين ج، د التاليتين اليهما : -

ج - يبدأ تسديد القرض الذي دفع لاي مشترك بمقتضى احكام هذه المادة اعتبارا من الشهر الرابع لتسليمه كامل مبلغ القرض او القسط الاخير منه .

د - على الرغم مما ورد في المادة ٤ من هذا النظام يمنع المشترك الذي يملك مسكنا لا تقل قيمته عن مقدار القرض المقرر قرض الاسكان بعد وضع المسكن تأمينا للدين من الدرجة الاولى ويدفع له القرض على دفعتين حسب التعليمات التي تقررها الهيئة، واذا كانت قيمة المسكن اقل من قيمة القرض فيترتب على المشترك ان يقدم عقارا آخر تأمينا لذلك الاتس في القيمة على الاتس .

المادة ١١ - يلغى نص المادة ٢٥ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ٢٥ : -

١ - اذا حصل احد الزوجين على دار للسكن او على قرض من الصندوق وكلنا مشتركين فيهما والزوجية قائمة ينفذ الآخر الحق في الانتفاع من مشاريع الصندوق الاسكانية .

ب - اذا انتهت الزوجية بالطلاق البائن بينونة كبرى او بالوفاء فيعود لكل منهما حقه المستقل في الانتفاع من مشاريع الصندوق وقروضه اذا لم يكن قد استرد اشتراكه فيه .

المادة ١٢ - تعدل المادة ٢٧ من النظام الاصلي باعتبار ما ورد فيها منقرة ٢ و اضافة الفقرة ب التالية اليها : -

ب - للهيئة الموافقة على نقل التأمين العقاري لدار سكن والشقة التي يملكها المشترك الى دار او شقة اخرى للسكن يملكها اذا كانت قيمتها العالية تساوي قيمة الرصيد المتبقي عليه من القرض بتاريخ الموافقة على نقل التأمين على ذلك الوجه .

المادة ١٣ - يلغى نص المادة ٣١ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ٣١ : -

١ - لا يحق للمشارك الحصول على اي من حقوق الانتفاع التالية من الصندوق الا مرة واحدة، وتشمل كلمة صندوق لايراض هذه المادة (صندوق الانقاذ لضباط القوات المسلحة الاردنية لغايات الاسكان المؤسس بموجب النظام رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ وصندوق اسكان ضباط القوات المسلحة الاردنية المؤسس بموجب هذا النظام على ان يستثنى من تطبيق هذه الفقرة المشترك او المستفيد الذي كانت الهيئة قد اصدرت قرارا بالتخصيص او الانتفاع قبل العمل باحكام هذا النظام .

٢ - تخصيص دار للسكن من المشاريع السكنية التي انشأها الصندوق .

٣ - الحصول على قرض لانشاء دار للسكن .

٤ - الحصول على قرض لشراء دار جاهزة للسكن .

٥ - الحصول على قرض لاكتمال دار سكن يملكها او لتوسيعها او لصيانتها .

ب - على الرغم مما ورد في هذا النظام يعتبر المشتركون وخدامهم المستفيدون من حصولوا على دور سكن من مشروع اسكان ابو نسر الحكومي بموجب الاتفاقية الموقعة بين مدير مؤسسة الاسكان العسكرية ومؤسسة الاسكان بتاريخ ٢٥-١٩٨٨ او حصلوا على مثل تلك الدور من اي مشروع اسكاني حكومي اخر انهم قد استفادوا من الصندوق وانتفعوا من مشاريعه واهدافه وتطبق عليهم الاحكام المنصوص عليها في هذا النظام .

الحسن بن طلال

٢٢-٢-١٩٩٢

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء المهندس علي السحيمات	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاكور
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء أبراهيم عز الدين	وزير السبلحة والاثار ينال حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النصور
وزير العمل عبد الكريم الكباريتي	وزير العدل يوسف الجبيش	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه
وزير دولة جمال حنيئة الخريشة	وزير المياه والسري المهندس سمير قعوار	وزير الاشغال العلبة والاسكان المهندس سعد هائل السرور	وزير المواصلات جمال الصرايرة
وزير الشباب الدكتور صالح أرشدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي أبو الراغب	وزير الداخلية جودت السبول	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي
وزير الاملا محمود الشريف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طبشبات	وزير دولة سلطان العدوان	وزير دولة للشؤون البرلمانية عاطف البطوش
وزير التكوين محمد السقا	وزير الثقافة الدكتور محمود السيرة	وزير الزراعة الدكتور فايز الخصاونة	وزير الصحة الدكتور هارث البطاينة
وزير التربية والتعليم الدكتور أمين عواد المشاقبة			

نحس الحسن بن طهول نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور
وبناء على مقرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢-٢-١٩٩٢
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم ١٤ - لسنة ١٩٩٢ نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة الشرعيين

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة الشرعيين لسنة ١٩٩٢)
ويقرأ مع النظام رقم ١٢ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه
من تعديل كنظام واحد، ويعمل به من تاريخ ١-٢-١٩٩٢ .

المادة ٢ - تعدل المادة ٤ من النظام الاصيل على الوجه التالي:
اولا : بالغاء عبارة (بدل تفيل ٥٠ دينار) الواردة في الفقرة ١ منها والاستعاضة عنها بعبارة (بدل
تفيل ١٠٠ دينار) .
ثانيا : باضافة العبارة التالية الى اخر الفقرة ب منها (كما يخصص لكل منهم بدل تفيل بمقداره
٧٥ دينارا شهريا) .
ثالثا : باضافة العبارة التالية الى اخر الفقرة ج منها (كما يخصص لكل منهم بدل تفيل بمقداره
٥٠ دينارا شهريا) .

الحسن بن طهول

١٩٩٢-٢-٢٢

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات	نائب رئيس الوزراء وزير القريب والتعليم دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاكور
وزير دولة لشؤون الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السياحة والآثار ينال حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النصور
وزير العمل عبد الكريم الكباريتي	وزير المعدل يوسف المبيضين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه
وزير دولة جمال حنيئة الخريشة	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير الاعمال المعلمة والاسكن المهندس سعد هائل النور	وزير المواصلات جمال الصرايرة
وزير دولة جمال حنيئة الخريشة	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير الاعمال المعلمة والاسكن المهندس سعد هائل النور	وزير المواصلات جمال الصرايرة
وزير الوقف والشؤون والمقدسات الاسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي	وزير الشؤون البلدية والثروة المعدنية المهندس علي أبو الراغب	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي أبو الراغب	وزير الداخلية جودت السبول
وزير دولة للشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير الاعمال محمود الشريف	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي أبو الراغب	وزير الداخلية جودت السبول
وزير التكوين محمود السقا	وزير الاعمال محمود الشريف	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي أبو الراغب	وزير الداخلية جودت السبول
وزير التربية الاجتماعية محمود أمين هزاد المشاقبة	وزير الزراعة الدكتور فايز الخصاونة	وزير الزراعة الدكتور فايز الخصاونة	وزير الزراعة الدكتور فايز الخصاونة

نحس الحسن بن طهول نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢/٢/١٩٩٢
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ نظام معدل لنظام بلدية الكرك

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام بلدية الكرك لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع النظام رقم ١٠٢ لسنة
١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٤٧ من النظام الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخرها : -
(اما اذا دفع عنها رسما لا يقل مقداره عن ٢٪ في أي سوق مركزي لأي بلدية أخرى فيستوفى
المجلس في هذه الحالة رسما مقداره ٢٪ من قيمة المبيع، شريطة ان يثبت ذلك بوصول رسمي) .

الحسن بن طهول

١٩٩٢-٢-٢٢

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات	نائب رئيس الوزراء وزير القريب والتعليم دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاكور
وزير دولة لشؤون الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السياحة والآثار ينال حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النصور
وزير العمل عبد الكريم الكباريتي	وزير المعدل يوسف المبيضين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه
وزير دولة جمال حنيئة الخريشة	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير الاعمال المعلمة والاسكن المهندس سعد هائل النور	وزير المواصلات جمال الصرايرة
وزير دولة جمال حنيئة الخريشة	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير الاعمال المعلمة والاسكن المهندس سعد هائل النور	وزير المواصلات جمال الصرايرة
وزير الوقف والشؤون والمقدسات الاسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي	وزير الشؤون البلدية والثروة المعدنية المهندس علي أبو الراغب	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي أبو الراغب	وزير الداخلية جودت السبول
وزير دولة للشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير الاعمال محمود الشريف	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي أبو الراغب	وزير الداخلية جودت السبول
وزير التكوين محمود السقا	وزير الاعمال محمود الشريف	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي أبو الراغب	وزير الداخلية جودت السبول
وزير التربية الاجتماعية محمود أمين هزاد المشاقبة	وزير الزراعة الدكتور فايز الخصاونة	وزير الزراعة الدكتور فايز الخصاونة	وزير الزراعة الدكتور فايز الخصاونة

امـلـان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا باحكام المادة ٩٤ من الدستور احيل الى مجلس الامة القانون المؤقت رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٦ قانون اعمال الصرافة في المملكة الاردنية الهاشمية المنشور في العدد ٢٦٥٥ من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦-١-١٩٧٥ الموافق عليه المجلس .

كما احيل الى مجلس الامة القانون المؤقت رقم ٩ لسنة ١٩٨٩ قانون الغاء قانون اعمال الصرافة في المملكة الاردنية الهاشمية المشار اليه المنشور في العدد ٣٦١٢ من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ١-٣-١٩٨٩ الموافق عليه المجلس .
وبذلك قد أصبح كل من القانونين المشار اليهما قانونا دائما .

١٩٩٢-٢-٢٠

رئيس الوزراء
الشريف زيد بن شاكـر

مكتبة العمل

امـلـان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ١٧ لسنة ١٩٨٩ قانون ملحقين قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٨ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٦٢٨ تاريخ ١٦-٥-١٩٨٩ الى مجلس الامة مثال مئة قبولا وبات بشكلا المنشور في عدد الجريدة الرسمية قانونا دائما .

١٩٩٢-٣-٥

رئيس الوزراء
الشريف زيد بن شاكـر

قرار رقم ١ لسنة ١٩٩٢
صادر عن المجلس العالي لتفسير الدستور

اجتمع المجلس العالي بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في جلسة المنعقدة بتاريخ ٨-٢-١٩٩٢ المتضمن طلب تفسير المادة ٥٦ من الدستور لبيان فيما اذا كانت الصلاحية الممنوحة لمجلس النواب بمقتضى احكام هذه المادة تقتصر فقط على حق اتهام الوزراء المعنيين بالمادتين ٥٦ و ٥٧ من الدستور وتقديمه وتأييده امام المجلس العالي . ام ان عبارة الاتهام وتقديمه وتأييده تشمل التحقيق وجمع الادلة ، واذا كانت غير شاملة للتحقيق وجمع الادلة ، فهل يجوز ان تحدد الجهة ذات الاختصاص بالتحقيق وجمع الادلة بتعديل المادة ٥٦ من الدستور ام بالجوء الى تعديل قانون محكمة التمييز ؟

لدى استعراض النصوص الدستورية، نجد ان تفسير اي نص قانوني يتم بالتعرف على ارادة المشرع وغايته اللتين توخاهما من احكام النص المطلوب تفسيره واستخلاص المعنى المقصود والذي يعد لازما لما يستفاد منه، وانه لا يفسر نص في القانون بمعزل عن باقي نصوصه .

تأسيسا على ما تقدم ، يرى المجلس العالي ان حق مجلس النواب في اتهام الوزراء وتقديم الاتهام الى المجلس العالي وتأييده امامه يخول مجلس النواب صلاحية تحريك الدعوى العامة ضد الوزير السذي يقترب جريمة ناتجة عن تادية وظيفته وملاحقته امام المجلس العالي، وان هذه الصلاحية تشمل التحقيق وجمع الادلة نظرا لانها لازمة للاتهام وهو ينتمي اليها ولا سيما وان الدستور قد توخى في هذا النص ان يتولى مجلس النواب جميع اجراءات اقامة هذه الدعوى ضد الوزير وتأييدها بأدلة الاثبات القانونية لان معنى كلمة الاتهام في هذا النص، هو معناه لفظة والذي ملأه ان يسند الى المتهم الجرم المنسوب اليه .

يضاف الى ما تقدم بيانه ، انه اذا انطأ التشريع امرا بسلطة معينة فيكون قد منح باقي السلطات من مملسته، لذا فيكون النص الدستوري المتضمن تفويض مجلس النواب صلاحية اتهام الوزراء على الوجه المبين انفا ، قد منع القضاء من القيام ببعض اجراءات هذه الدعوى الا ما نصت عليه المادة ٥٧ من الدستور المتعلقة بتأليف المجلس العالي

وبما يؤيد ذلك هو ان الدستور لم ينص على ان تمارس المحاكم حق القضاء على جميع الاشخاص في السواد المدنية والجزائية، لم يطرأ الى ذكر تفويضات الاختصاص كاجراءات التحقيق وجمع الادلة ولكن اكتفى بذكر اختصاص المحاكم بصورة مطلقة، على اعتبار ان عضو النيابة العامة، يقع المحكمة المعين لديها، وهكذا نعمل الدستور مندبا نص على اختصاص مجلس النواب في تقرير اتهام الوزراء وتأييده امام المجلس العالي، صاحب الاختصاص في محاكمتهم يكون الدستور قد حول مجلس النواب صلاحية التحقيق في التهمة المنسوبة للوزير وجمع ادلة اثباتها .

ويرى المجلس انه اذا اريد تغيير اختصاص مجلس النواب وسلطته في اجرا التحقيق اللازم لاختلال قرار الاتهام المنصوص عليه في المادة ٥٦ من الدستور واعطاء هذا الاختصاص لجهة اخرى من خارج المجلس، فان ذلك يتم بتعديل احكام المادة ٥٦ من الدستور وليس بتعديل قانون محاكمة الوزراء . هذا ما نقرره بالاكثرية تفسيرا للمادة المطلوب تفسيرها .

قرار صادر في ٢٩-٢-١٩٩٢ .

عضو - العيين	عضو - العيين	رئيس المجلس العالي
أحمد عبيدات	بهيح التلهوني	رئيس مجلس الاعيان
عضو	عضو - مخالف	أحمد اللوزي
عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	عضو - العيين
فايز المبيضين	عبد الكريم معاذ	نجيب الرشدان
عضو	عضو	عضو - مخالف
عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز
عبد المجيد الفوايه	عمر ابالطيه	عبد الكريم خريس

قرار المخالفة الصادر عن المضمون السيدين عبد الكريم معاذ وعبد الكريم خريس التابع لقرار المجلس العالي لتفسير الدستور رقم ١ لسنة

الطلب المعروف بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٨-٢-١٩٩٢ هو طلب تفسير المادة ٥٦ من الدستور وبيان ما اذا كانت الصلاحية الممنوحة لمجلس النواب بمقتضى احكام هذه المادة تقتصر على حق اتهام الوزراء المعنيين بالمادتين ٥٦ و ٥٧ منه وتقديم الاتهام وتأييده امام المجلس العالي فقط ام ان هذه الصلاحية تشمل التحقيق وجمع الادلة . واذا لم تشمل ذلك فهل يجوز منح هذه الصلاحية لرئيس النيابة العامة عن طريق ادخال تعديل على قانون محاكمة الوزراء ام انه لابد من اجلاء تعديل على احكام المادة ٥٦ من الدستور .

وفي ذلك نرى انه من المتفق عليه ان الدستور الذي قام على مبدأ التفريق بين السلطات الثلاث اخص السلطة القضائية بمثلثة بالمحاكم النظامية والدوائر العدلية التابعة لها بحق القضاء على جميع الاشخاص في المواد الجزائية عملا باحكام المادة ١٠٢ من الدستور ، وهذا ما يسمى بالولاية العامة للمحاكم النظامية .

ومن المتفق عليه ايضا ان هذه الولاية العامة تشتمل على سلطة التحقيق وسلطة الاتهام اللتين تتولاهما النيابة العامة وسلطة الحكم التي تتولاهما المحاكم .

وبالرجوع الى احكام المادتين ٥٦ و ٥٧ من الدستور يتبين انها استتقت من الولاية العامة للمحاكم سلطة محاكمة الوزراء عن جرائم الوظيفة واعطتها للمجلس العالي كما استتقت سلطة الاتهام من اختصاصات النيابة العامة واعطتها لمجلس النواب . واما سلطة التحقيق فلا زالت من وظائف السلطة القضائية ممثلة بجهاز النيابة العامة .

ولا مجال للقول هنا بان صلاحية اتهام الوزراء التي منحها الدستور لمجلس النواب تشمل سلطة التحقيق . . . لان صلاحية مجلس النواب في الاتهام هي استثناء من القاعدة ولا يجوز التوسع في الاستثناءات . بل يتوجب تفسيرها في اضيئ الحدود كتاعدة تفسيرية هذا من جهة ومن جهة فان سلطة التحقيق التي تتولاهم النيابة العامة في الملكية وفقا لاحكام الدستور والقوانين النافذة تشتمل على حق الملاحقة والاحضار والتقبض والاستجواب وجمع الادلة وحجز الحرية والتوقيف وتفتيش الممتلكات الشخصية وضبط المواد والاموال المتحصلة من الجريمة وهذه الصلاحيات والاجراءات لها تماس مباشر بالهريات وحقوق انسان التي لا يجوز لاية جهة ان تمارسها يحق الاشخاص دون تفويض صريح في الدستور او القانون، والتصريح في النصوص الدستورية بعدم في هذا الخصوص .

كذلك لماذا لا نأخذ بالقول الدستوري القائل بمنح مجلس النواب سلطة التحقيق بدون نص في الدستور استدلالا بالنصوص المتعلقة بحق مجلس النواب في استجواب الوزراء وطرح اللغة بالوزارة او بأحد الوزراء لان هذه الحقوق تدخل في نطاق السلطة السياسية لمجلس النواب ، بينما ان التحقيق الذي نحن بصدد هو سلطة جزائية لا تمارس الا بنصوص خاصة به .

ينبغي على ذلك ان صلاحية مجلس النواب في اتهام الوزراء وتأييده امام المجلس العالي لا تشمل التحقيق وجمع الادلة ، وبالتالي فيجوز منح هذه الصلاحية لرئيس النيابة العامة بمقتضى تعديل على قانون محاكمة الوزراء لان رئيس النيابة العامة هو رأس الجهاز الذي يملك هذه الصلاحية وتعديل الاختصاصات بين موظفي النيابة العامة جائز بقانون خلافا لراي الاكثرية المحترمة .

قرار صادر بتاريخ ٢٩-٢-١٩٩٢ .

عضو	عضو
رئيس محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
عبد الكريم معاذ	عبد الكريم خريس

فرض رسم تصدير على الاغنام

اعاد مجلس الوزراء النظر في قراره رقم ٧٨٦ تاريخ ٢٩-٢-١٩٩٢ وقرر في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧-٢-١٩٩٢ استنادا لاحكام المادة (التاسعة) من نظام التصدير رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٩ فرض رسم تصدير على الاغنام مقداره ثلاثة دنانير ونصف من كل رأس غنم يصدر للخارج اعتبارا من ٨-٢-١٩٩٢ ويستوى هذا الرسم من قبل وزارة التوبن قبل اصدار الرخصة.

تعليمات رقم ١ - لسنة ١٩٩٢ م :

تعليمات الاتحاد الرياضي لكتليات المجتمع
صادرة بمقتضى المادة ١٩ من قانون التعليم العالي والمادة ١٢ من نظام تنظيم وزارة التعليم العالي
الفصل الاول

مادة ١ -

يشكل في المملكة الاردنية الهاشمية اتحاد رياضي يسمى (الاتحاد الرياضي لكتليات المجتمع) ويكون مقره مـ.....

مادة ٢ -

يهدف الاتحاد الى :
١ - رعاية الحركة الرياضية في كتليات المجتمع ودعمها ، وتطويرها ، ورفع مستواها بكافة الوسائل الممكنة .

ب - تبثيل كتليات المجتمع في الدورات والمؤتمرات الرياضية العربية والاقليمية والدولية .
ج - توحيد الكلمة والرأي في المؤتمرات الرياضية العربية ، والاقليمية ، والدولية والتنسيق مع الاتحادات الرياضية العربية المماثلة في الحاضر والمستقبل .
د - رعاية الحركة الكشفية في كتليات المجتمع ، ودعمها ، وتطويرها ورفع مستواها وتبثيل كتليات المجتمع في المخيمات والمؤتمرات الكشفية العربية ، والاقليمية والدولية .

مادة ٣ -

يعمل الاتحاد على تحقيق اهدافه بالتعاون مع كافة الهيئات الرياضية والكشفية في الاردن ، وخاصة جمعية الكشافة والمرشدات الاردنية ، ووزارة الشباب ووزارة التربية والتعليم .

الفصل الثاني
اختصاصات الاتحاد

مادة ٤ -

١ - تنظيم اللغارات والبطولات والدورات ، والمهرجانات الرياضية لكتليات المجتمع على المستوى المحلي والعربي والاقليمي والدولي .

ب - تشكيل لفرق المنتخب لكتليات المجتمع لتمثيلها في اللغارات الرياضية المحلية والعربية والاقليمية والدولية .
ج - عقد الدورات التدريبية والتنظيمية للمسؤولين من الانشطة الرياضية في كتليات المجتمع ، بالتنسيق مع الهيئات المحلية والدولية لرفع كفاءاتهم في مجالات التدريب والتحكم والتنظيم والادارة واللباقة البدنية .

د - اصدار اللوائح والتعليمات الخاصة بالدورات والبطولات التي ينظمها الاتحاد .
هـ - التعاون مع الاتحادات الرياضية في الاردن من خلال عقد الدورات في مجالات التدريب والتحكم والتنظيم والادارة .

و - عقد اجتماعات دورية للمسؤولين من الانشطة الرياضية وادارتها في كتليات المجتمع .
ز - تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية المتعلقة بالانشطة الرياضية في كتليات المجتمع .
ح - دعم الحركة الكشفية في كتليات المجتمع من طريق عشر الجواله ، واطالة المخيمات الكشفية .
ط - تشكيل اللجان الفرعية المساعدة لتحقيق اهداف الاتحاد وتحديد مهامها .

الهيئة العامة

مادة ٥ -

تتكون الهيئة العامة من كتليات المجتمع الاعضاء في الاتحاد .
ادارة الاتحاد

مادة ٦ -

١ - يتولى ادارة الاتحاد هيئة ادارية من تسعة اشخاص ، وتشكل على النحو التالي :
- مدير كتليات المجتمع . رئيسا .
- رئيس قسم نشاط الطلبة وارشادهم في الوزارة .
- احد موظفي مديرية الشؤون الادارية والمالية في الوزارة .
- ستة اعضاء من كتليات المجتمع الاعضاء في الاتحاد يختارهم وزير التعليم العالي .
ب - تختار الهيئة الادارية من بين اعضاءها ، نائبا للرئيس ، ولينا للسر ، ولينا للصدوق .

مادة ٧ -

تجتمع الهيئة الادارية للاتحاد اجتماعا عاديا مرة كل شهر ويجوز ان تعقد اجتماعات غير عادية بدموة من رئيس الهيئة الادارية ، كلما دعت الحاجة الى ذلك .

مادة ٨ -

مدة الهيئة الادارية للاتحاد سنتان ويجوز تجديد هاتين التائتين بقرار من وزير التعليم العالي .

اختصاصات الهيئة الادارية

مادة ٩ -

يحق للهيئة الادارية تشكيل لجان فرعية ، كلما دعت الحاجة لذلك وتحديد اعمالها واختصاصاتها .

مادة ١٠ -

يحق للهيئة الادارية اتخاذ الاجراءات المناسبة في كل ما لم يرد ذكره في التعليمات اذا اقتضت المصلحة ذلك ، شريطة ان تعرض على الهيئة العامة لاتقرارها .

مادة ١١ -

في حالة تعادل الاصوات عند اتخاذ القرارات في الهيئة الادارية ، يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس .

مادة ١٢ -

تنتهي عضوية هيئة ادارة الاتحاد بقرار من وزير التعليم العالي وفي اي وقت او في احدى الحالات التالية :
١ - الاستقالة .

ب - الوفاة .

ج - انتهاء خدمة العضو في الكلية التي يمثلها لاي سبب من الاسباب .

د - تغيب العضو عن جلسات الهيئة الادارية للاتحاد فلاشترات بتالية دون مبرر .

الفصل الثالث

اختصاصات رئيس الهيئة الادارية

مادة ١٣ -

١ - رئاسة جلسات الاتحاد العادية ، ولغير العادية .

- ب - تبثّل الاتحاد أمام الجهات الرسمية ، والهيئة التي لها علاقة بشؤون الاتحاد ونشاطه ، ويجوز له أن يفوض غيره من أعضاء الاتحاد في هذا الخصوص .
- ج - توقيع العقود والاتفاقيات نيابة عن الاتحاد بموافقة وزير التعليم العالي .
- د - بحث الموضوعات المعالجة وإصدار ما يراه بشأنها من قرارات في حدود وتعليمات الاتحاد على أن تعرض على الهيئة الإدارية في أول اجتماع لها .
- هـ - التوقيع من أمين الصندوق على اذونات الصرف والاذونات المالية الخاصة بالاتحاد .
- و - عرض تقرير الهيئة الإدارية - المالي والإداري على الهيئة العامة للكلية الأعضاء في الاتحاد لمناقشته وإقراره ، ورفعها إلى وزير التعليم العالي في نهاية كل سنة مالية .

مادة - ١٤ -

اختصاصات نائب الرئيس

- القيام بأعمال الرئيس في حالة غيابه بالاضافة الى ما يعهد اليه من أعمال .

مادة - ١٥ -

اختصاصات أمين السر

- ١ - تبليغ الدعوة إلى الأعضاء لحضور اجتماعات الهيئة الإدارية ، وتدوين محاضرها والاحتفاظ بسجلات الاتحاد والتوقيع عليها مع رئيس الاتحاد .
- ب - الاشراف على جميع الأعمال الإدارية والكتابية للاتحاد .
- ج - اعداد التقارير وتقديمها إلى الهيئة الإدارية للاتحاد .
- د - تنفيذ قرارات الاتحاد والتسيق بين أعمال اللجان المختلفة .
- هـ - حضور اجتماعات اللجان الفرعية كلما دعت الحاجة لذلك .
- و - تولي شؤون مراسلات الاتحاد .

مادة - ١٦ -

اختصاصات أمين الصندوق

- ١ - تحصيل إيرادات الاتحاد .
- ب - متابعة تنفيذ القرارات المالية .
- ج - التوقيع مع الرئيس على اذونات الصرف والاذونات المالية .
- د - اعداد مشروع ميزانية الاتحاد .
- هـ - تقديم تقرير نصف سنوي عن الوضع المالي للاتحاد .

الفصل الرابع

مادة - ١٧ -

الموارد المالية للاتحاد

- ١ - المخصصات التي تقرها الوزارة للاتحاد .
- ب - اشتراكات الكليات الأعضاء بواقع ٥٠٠ دينار في السنة الأولى ثم يصبح ٣٠٠ دينار في السنوات التالية .
- ج - الدعم الذي تقدمه الحكومة ، أو أية جهة أخرى ينص قانونها وأنظمتها على دعم الحركة الرياضية والشبابية في الأردن .
- د - التبرعات والهبات التي تقدمها المؤسسات الأهلية ، والأفراد واية موارد أخرى ويوافق عليها وزير التعليم العالي .
- هـ - عائدات المباريات والأنشطة التي ينظمها الاتحاد .

مادة - ١٨ -

- تبدا السنة المالية مع بداية شهر كانون الثاني . وننتهي بنهاية شهر كانون الاول كل عام .

مادة - ١٩ -

- تودع اموال الاتحاد في المصرف الذي تعتمد عليه الهيئة الادارية ويوافق عليه وزير التعليم العالي .

مادة - ٢٠ -

- يجرى سحب الاموال المودعة بشيكات موقعة من رئيس الاتحاد ، وأمين الصندوق .

مادة - ٢١ -

- يكون صرف الاموال بقرار من الهيئة الادارية للاتحاد .

وزير التعليم العالي
الدكتور هوش خليفات

تعليمات معدلة لتعليمات تبديل اجزاء المركبات
صادرة استنادا لاحكام الماده ٢٧ مقرة ب من قانون السير
رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤

- المادة ١ - يعدل نص المادة الثالثة من تعليمات تبديل اجزاء المركبات بحيث يصبح على النحو التالي :
للك المركبة المرخصة ان يجري تبديلا على الاجزاء الرئيسية غير الصالحة في مركبتها واستبدالها بأخرى صالحة مخلص عليها جبركيا ، وينع تحويل اي مركبة تسير على البنزين الى حالة تسير فيها على غير مادة البنزين وكما يمنع تسجيلها لدى ادارة الترخيص .

- المادة ٢ - توضع هذه التعليمات موضع التنفيذ اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

جودت السبول
وزير الداخلية

تعليمات معدلة لتعليمات تسجيل وتجديد وترخيص
المركبات
صادرة بالاستناد لاحكام المادتين ٢٨ و ٢٩ من قانون
السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤

- المادة ١ - يعدل نص الفقرة ١ من المادة الثانية من تعليمات تسجيل وتجديد ترخيص المركبات بحيث يصبح على النحو التالي :

- ١ - بيان جبركي يسمر بدفع المائدات الجبركية بالتفليس على المركبة كبركية ولا يجوز تسجيل او ترخيص المركبة المخلص عليها جبركيا كمتطوع .

- المادة ٢ - توضع هذه التعليمات موضع التنفيذ اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

جودت السبول
وزير الداخلية

محكمة العدل